

الدكتور آرني مارجان مافسيتش

رئيس قسم التحليل والتعاون الدولي في المحكمة الدستورية لجمهورية سلوفينيا

ليوبليانا – سلوفينيا

مراجعة دستورية في مجال حماية حقوق الإنسان الوصف على المستوى العالمي وحالة سلوفينيا

تم تحضير هذه الدراسة لورشة عمل حقوق الإنسان والدستور، الحقوق الدستورية المقارنة والدستور العراقي.
عمان من 2005/7/21 إلى 2005/7/23

المؤلف

آرني مافسيتش/ دكتور في القانون، أكمل دراسته من جامعة ليوبليانا- كلية الحقوق- سلوفينيا عام 1970. وبعد إكمال دراسته العليا في القانون المدني في كليات الحقوق لجامعتي زاغرب و ليوبليانا، مُنح درجة الدكتوراة في القانون عام 1979.

من عام 1970-1973 عمل مستشاراً قانونياً للبرلمان السلوفيني، ومن عام 1974-1977 كان رئيساً لقسم المعلومات الدولي في المحكمة الدستورية/ سلوفينيا ومستشاراً خبيراً أعلى في كلية حقوق جامعة ليوبليانا، متخصصاً في أنظمة المعلومات القانونية والقانون الدستوري و أستاذاً لقانون حقوق الإنسان في كلية الدراسات العليا للدراسات الأوروبية والحكومية في جامعة ليوبليانا.

هذا ويعمل الدكتور مافسيتش كموظف إرتباط لسلوفينيا للقانون الدستوري وأنظمة المعلومات القانونية لجمعية المقررات الدستورية باللغة الفرنسية في باريس وعضواً ممثلاً لسلوفينيا في شبكة الخبراء في المجموعة الأوروبية لحقوق الإنسان وعضو والمدير القومي لسلوفينيا في منظمة الفقهاء (المؤلفية) القانونية الدولية، وعالم باحث مع برنامج فولبرايت، ومحرر سلسلة المجموعة السلوفينية الدستورية ومحرر للقانون الدستوري في شرق أوروبا ومؤلف قومي في موسوعة كلوور للقانون الدستوري. وهو محرر ومؤلف لمؤلفات في القانون الدستوري ومقدو لأكثر من 190 بحثاً وتقريراً في المؤتمرات والندوات وورشات العمل الدولية. وكان فاعلاً كذلك في النشاطات العملية والترويجية في المجالات القضائية الدستورية المقارنة وقانون حقوق الإنسان.

أ. الجهات المفوضة لحماية حقوق الإنسان وأشكال مثل تلك الدعاوى القضائية.

إن الطلب الرسمي المكتوب أو الاستدعاء الذي يقدم من قبل شخص يدعي أن حقوقه الدستورية قد انتهكت، يشكل عموماً أساس الدعاوى القضائية المناسبة للحماية والتي تكون حقوق الحماية من قبل المحكمة الدستورية هي أحد الحلول للحماية حتى باختلاف الجهات التي ينبغي أن تقدم الحماية وفقاً للنظام المعني.

الحماية الذاتية – الوصول المباشر

1- يمكن أن يتم حماية الحقوق الأساسية من خلال دعاوى قضائية لدى المحاكم العادية (مرجعية حقوق الإنسان – المعالجة القانونية غير العادية لإعادة النظر في حكم المحكمة).

2- بعض الأنظمة القانونية توفر حماية للحقوق بشكل كبير عن طريق دعاوى قضائية أمام المحاكم العادية (محاكم عامة). وفي الغالب، فإن هذه البلدان تبنت ما يسمى بنموذج الإنتشار أو النموذج الأمريكي للمراجعة القضائية.¹

وفيما يلي بعض الأشكال المحددة لحماية الحقوق من قبل المحاكم العادية.

3- الدعاوى القضائية المتعلقة بالحرمان غير المبرر للحرية. ويتم تقديم الطلب لدى محكمة عادية تتمتع بمثل تلك السلطة والولاية القضائية. ومثل هذه الدعاوى القضائية تمتاز بالسرعة والبساطة وبالإننتاجية أيضاً.²

4- الشكل الفرعي من الشكل الوارد في النقطة "3"، تم العمل به في البرازيل في دستور عام 1988، وهو يشكل ضماناً دستورية للقرار الشخصي بشأن المعلومات، ومن حيث الجوهر يشكل حماية للمعلومات (أي البيانات الشخصية).

5- الإجراءات القانونية الأعلى، يعترف بها من قبل البلدان التي تبنت النموذج الأمريكي للمراجعة القضائية. والتي تشمل الآتي³

- إمكانية إلغاء خطأ محكمة دنيا بأمر من محكمة أعلى.
- الحظر. وهنا يتم منع المحكمة الأعلى من إجتيان نطاق السلطة القضائية للمحكمة الأدنى.
- في حالة أن يكون الحق للمحكمة الأعلى البت في قضية تابعة لنطاق السلطة القضائية لمحكمة الأدنى (أمر سلخ الدعوى).
- الحالة التي تمنع شخصاً معنياً من القيام بوظيفة ذات طابع عام تم إجتيان نطاقها (أمر قضائي ضد من مارس وظيفة أو أعمالاً رسمية بدون حق).
- المطالبة بالتعويض من قبل فرد ضد الدولة⁴، أو ما يسمى قانونياً (على الأعلى تقع المسؤولية) الأصيل عن النائب وهكذا – مع بعض التقييد على التطبيق.

6- هناك شكل معين لحماية الحقوق تشبه الشكوى الدستورية، وهذا نوع تقليدي وعام لحماية حقوق الإنسان من الأنظمة القانونية للبلدان الناطقة بالإسبانية. أي حماية الفرد ضد خروقات الحقوق الدستورية بقوانين حكومية من كافة الفئات. وبشكل رئيسي، فإن المحاكم العليا للدولة تكون مسؤولة عن هذا الشكل من الحماية. أما هدف مثل إجراءات الدعاوى القضائية هذه هو إعادة الحق المنتزع من الفرد قبل حصول الانتهاك. وتتمايز الإجراءات هنا بالسرعة حيث تمثل المكسيك مثلاً على البلدان التي تبنت شكل الحماية هذا وتلتها العديد من بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية بالإضافة إلى جزر سيشل وأندورا.

7- الشكل الفرعي التابع والذي يشبه إلى حد ما الشكوى الدستورية (ويمكن أن نقول أنه متفرع من الشكل في النقطة السابقة حيث تجري الإجراءات القضائية في المحكمة الدستورية هنا⁵) وتدعى هذه الحماية بالحماية الكاملة، وتسود في كولومبيا مشابهة بذلك الشكوى الدستورية. وقد تم إدخالها للدستور الكولومبي عام 1991، وتتمايز بحقيقة أن دائرة الحقوق الدستورية المحمية محددة بشك واضح وجلي. ومن الممكن إبطال القوانين القانونية والدستورية بالإضافة إلى الشكوى العامة والإجراءات القضائية المتعلقة بالحرمان غير المبرر للحرية في كولومبيا.

8- تم إدخال بعض الحلول القضائية المحددة لحماية حقوق الإنسان في البرازيل وذلك في دستور عام 1988 ويشمل ذلك:

¹ أستراليا، باربادوس، الدنمارك، فنلندا، المملكة المتحدة، اليونان، غوايانا، آيسلندا، جامايكا، اليابان، مملكة هولندا، النرويج، السويد، ترينيداد و توباغو والولايات المتحدة الأمريكية.

² يستعمل مصطلح Habeas corpus ومعناه جمهور الإحضار لأغراض التحقيق والمحاكمة (لمنع توقيف المتهم دون مبرر قانوني في الأرجنتين) والمقاطعات الأرجنتينية شاكو، نيوكوين وفورموسا. كذلك الحال في بوليفيا، البرازيل، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، البراغواي، البيرو، أوروغواي، الولايات المتحدة وفي فنزويلا. أما في أفريقيا بوتسوانا، غانا، كينيا، لسوتو، ملاوي، موريشيوس، نيجيريا، سيراليون، سوازيلاند، تانزانيا، أوغندا، زامبيا و زيمبابوي. أما في آسيا بنغلادش، هونغ كونج، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، نيبال، باكستان، الفلبين، سنغافورة، سري لانكا و تايوان.

³ في الولايات المتحدة، وفي إفريقيا بوتسوانا، غانغ، كينيا، لسوتو، ملاوي، موريشيوس، نيجيريا، سيراليون، سوازيلاند، تانزانيا، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي وفي آسيا بنغلادش، الهند، نيبال، الفلبين، سري لانكا.

⁴ الولايات المتحدة و تايوان

⁵ الأرجنتين، بوليفيا، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، أوروغواي، فنزويلا

- نوع من الحماية أكثر إتساعاً، حيث تكون المحكمة العليا كاملة الأهلية والصلاحيات لحماية الحقوق التي لا يغطيها الحرمان غير المبرر للحريات.
- وجود حالة شكوى فردية معينة في حالات الإهمال من بل المجلس التشريعي.

9- أدخلت تشيلي في دستور عام 1980 شكلاً معدلاً من ذلك الوارد في النقطة⁶ سألقة الذكر.

10- يمكن التقدم بشكوى عامة بدون قيود⁷، وهي نوع من الحلول القانونية للحماية القضائية للحقوق على الرغم من أنها معدة لحماية الحقوق الأساسية للصالح العام(في حين أن الشكوى الدستورية تقدم لصالح الفرد). وتوجه الدعوى العامة ضد قانون عام (عادة ما يكون قانوناً تشريعياً) والذي يعتبر على أنه خرقاً حقاً دستورياً⁸. وتكون المحكمة الدستورية هي الجهة المخولة للوصول لقرار ليتعاطى مع القانون موضع الخلاف بشك يرتبط مع المراجعة المجردة للقواعد، والشكوى العامة أقل شيوعاً في أوروبا⁹. أما في إسرائيل، فإن الشكوى العامة (الشعبية) شائعة في الحالات داخل إسرائيل نفسها، وحق المنزلة يقرر بشكل عام برغبة المحكمة بمنح ذلك الحق (وهذا شائع الإنتشار في أمريكا الوسطى والجنوبية¹⁰).

وتعتبر الأرجنتين حالة تستحق الذكر في أن الشكوى العامة غير متواجدة على الصعيد الإتحادي ولكن الأقاليم التي قامت بإدخالها تشمل بوينس آيريس، ساكو، أنتري ريبوس، لا ريوخا، نيكين، ريو نجر و بالإضافة إلى سانتياجو دل إستيرو. وكذلك تعتبر الشكاوى العامة طريقة شائعة في أفريقيا¹¹، أما في آسيا فإن الشكوى العامة (الشعبية) يعترف بها في كمبوديا، جورجيا، اليابان وتقتصر على الأمور الانتخابية فقط(كما في العمل الشعبي أو العمل الموضوعي) وكذلك الحال في إيران(الشكوى أمام محكمة القضاء الإداري).

الحماية الموضوعية - الوصول غير المباشر

يوجد هناك مجموعة من الأنظمة لضمانات القانون الدستوري تعطي الفرد حماية غير مباشرة، حيث يتعدى على الفرد الوصول المباشر إلى المحكمة الدستورية أو جهة أخرى للمراجعة الدستورية، ومثل تلك الأنظمة تعتبر أن حماية حقوق الفرد يمكن الوصول إليها عن طريق:

- المراجعة المجردة للقوانين¹²، أو
- المراجعة المحددة للقواعد¹³، أو
- المراجعة الوقائية المجردة للقواعد¹⁴
- في المملكة المتحدة هناك بعض الخطوات نحو المراجعة الدستورية تشمل قانون حقوق الإنسان 1998 (الفصل 42) والذي يهتم بإدخال ودمج الميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومن تاريخ 2 تشرين أول 2000 بإعلان عدم التوافقية.

6 كولومبيا، إسبانيا

7 الإستثناءات هي المجر و سلوفينيا، حيث انها مقيدة بإثبات وبيان المنزلة من قبل المشتكي.

8 يعتبر كلين أن الشكوى العامة هي أفضل وأقوى ضمانة ولكنه لا يوصي بذلك خوفاً من أن هذا الحل يمكن أن يؤدي إلى سوء إستعمال الحق في البدء في الخلاف وكذلك الخوف من الأعباء الزائدة نتيجة تلك الحالات على المحكمة الدستورية.

9 بافاريا، على الرغم من أن الأقاليم الألمانية الأخرى و على الصعيد الإتحادي لا توجد شكوى عامة، كرواتيا، جزء من جمهورية التشيك، جمهورية يوغوسلافيا السابقة (مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، اليونان، المجر، ليختنشتاين، مالطا، الجبل الأسود/ جمهورية يوغوسلافيا السابقة و سلوفينيا.

10 الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، بنما، باراغواي، بيرو و فنزويلا.

11 بوروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونجو، جيبوتي، النيجر، السيشل، سيراليون – حسب دستور عام 1991، جنوب إفريقيا و أوغندا.

12 جمهورية روسيا البيضاء، بلجيكا، بلغاريا، كمبوديا، إيطاليا

13 تركيا، البوسنة، بلغاريا، استونيا، إيطاليا، كازاخستان، ليتوانيا، ياقوت، أرمينيا، مولدافيا، أوزبكستان، لكسمبورج، قبرص، رومانيا، اليونان و

مالطا.

14 فرنسا

ب. الشكوى الدستورية ومداهها في العالم

الشكوى الدستورية هي الحل القانوني المحدد ضد انتهاكات الحقوق الدستورية من قبل قوانين محددة لهيئات حكومية والذي يشمل الشخص الذي يعتقد/تعتقد أن حقوق الإنسان تم المساس بها بأن تتم المرافعة بشأنها واتخاذ قرار من قبل محكمة مخولة بالقيام بمراجعة دستورية للقوانين موضع الخلاف، وعادة ما يكون الإتهام موجهاً نحو القوانين الفردية (جميع القوانين الإدارية والقضائية)، وذلك يختلف تماماً عن الشكوى العامة (الشعبية) والتي يمكن أن تكون متصلة بشكل مباشر¹⁵ أو غير مباشر¹⁶ بالقوانين النظامية.

الشكوى الدستورية لا تعتبر مفهوماً جديداً حيث يمكن ملاحظة تماثل لها في قانون أراجون للقرن الثالث والسادس عشر¹⁷، وفي ألمانيا بعد القرن الخامس عشر¹⁸، وقد أدخلت سويسرا نوعاً خاصاً من الشكوى الدستورية في دستور عام 1874 وفي القوانين النظامية لعام 1874 و 1893، وقد أدخلت النمسا الشكوى الدستورية من سنة 1868 وتم العمل به من القانون الدستوري للبلاد بتاريخ 21 كانون أول 1897.

هذا وأدخلت ليختنشتاين الشكوى الدستورية عن طريق الفقرة¹⁹ من المادة 104 من دستور 1921، والمادة 32 من قانون محكمة الدولة لعام 1925، ونظمت بافاريا الشكوى الدستورية عن طريق ميثاق الحقوق الدستورية في 26 أيار عام 1818، وميثاق الحقوق الدستوري للرابيع عشر من أيلول 1919 وقانون محكمة الدولة للحادي عشر من حزيران 1920.

إن الشكوى الدستورية شائعة جداً في أنظمة المراجعة الدستورية/القضائية حيث تنتشر انتشاراً واسعاً في أوروبا²⁰، وفي ألمانيا تبرز الشكوى الدستورية على الصعيد الإتحادي وعلى صعيد الأقاليم كذلك²¹.

وبالإضافة إلى أوروبا، فإن بعض الأنظمة الآسيوية تعترف بالشكوى الدستورية²²، ويجب أن نشير هنا إلى الدول العربية الأخرى، هذا فيما إذا كانت تعترف بالمراجعة القضائية، إلا أنها بشكل عام تبنت النظام الفرنسي للمراجعة الوقائية للقواعد وفقاً لخطي المجلس الدستوري الفرنسي لعام 1958، والذي لا يعترف بحق الفرد للوصول المباشر لهيئات مراجعة قضائية أو دستورية معينة. وفي بعض البلدان الإفريقية، فإنها تعترف وتعتمد الشكوى الدستورية²³. والمثل الوحيد للشكوى الدستورية في أفريقيا الجنوبية والوسطى هو ما يعرف باللغة البرتغالية (mandada de Injuncao) أو الأمر الزجري. أما في حالة البرازيل على سبيل المثال، فتكون الشكوى الفردية في حالة الإهمال من قبل المجلس التشريعي (والذي يقع في دائرة الولاية القضائية للمحكمة العليا البرازيلية) وتكون البرازيل بذلك الحالة الوحيدة لذلك إذا لم نذكر حالة كولومبيا (الولاية القضائية للمحكمة الدستورية).

¹⁵ سلوفينيا و إسبانيا

¹⁶ ألمانيا

¹⁷ يأخذ الشكل مثل مصدر الإعتداء وإعطاء الحق وإظهار الناس.

¹⁸ تم إدراجه في النص الدستوري الشهير لعام 1495 وتم عرضه في بافاريا في دساتير 1808، 1818، 1919 و عام 1946

¹⁹ الكلمات الحكومية

²⁰ ألبانيا، أندورا، النمسا، كرواتيا، جمهورية التشيك، قبرص، يوغوسلافيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ألمانيا، المجر، ليختنشتاين (1992)، مالطا، مونتينيغرو، بولندا، البرتغال، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سويسرا، المحكمة العليا أوكرانيا.

²¹ الشكوى الدستورية الإتحادية هي من إختصاص المحكمة الدستورية الإتحادية، أما الشكوى الدستورية على صعيد المناطق فهو من إختصاص ومسؤولية بعض المحاكم الدستورية على صعيد المناطق: بافاريا، برلين، هيسن و سارلاند.

²² بشكيريا (تحت الحكم القضائي للمحكمة الدستورية)، جورجيا (تحت الحكم القضائي للمحكمة الدستورية)، قبرغيزيا (تحت الحكم القضائي للمحكمة الدستورية)، مونغوليا (تحت الحكم القضائي للمحكمة الدستورية منذ دستور عام 1992) بابوا غينيا الجديدة (تحت الحكم القضائي للمحكمة العليا)، كوريا الجنوبية (تحت الحكم القضائي للمحكمة الدستورية منذ دستور عام 1987)، تايوان (تحت الحكم القضائي للمحكمة العليا)، سوريا (تحت الحكم القضائي للمحكمة الدستورية)، أوزبكستان (تحت الحكم القضائي للمحكمة الدستورية والمحكمة الدستورية لأعضاء الإتحاد الروسي)؛ (أديجا، بورياتيا، داغستان، جمهورية كاباردينو-بلكار، كاريليا و كوما.

²³ بينين (المحكمة الدستورية)، الجبل الأخضر (محكمة العدل العليا)، موريشيوس (المحكمة العليا)، السنغال (المحكمة الدستورية)، السودان (المحكمة العليا).

إن خصوصية الأنظمة الفردية - كل على حدة - تتمثل في أنها تعترف بتراكم الإشكالات العامة (الشعبية)²⁴ والشكوى الدستورية، ويمكن لكلا الشكلين أن يكملا بعضهما البعض، والأساس المنطقي لكلا الشكلين هو حماية الحقوق الدستورية في المصلحة الشخصية. ففي كلا من الحالتين، فإن المتقدم بالدعوى هو الشخص، وكقاعدة فإن موضوع الخلاف يختلف. ففي حالة الشكوى العامة، فإننا نشير إلى القوانين الفردية.

إن منزلة المتقدم بالدعوى أو أن يكون للحل أثر شخصي على هذا المتقدم هو الشرط المسبق للشكوى الدستورية²⁵.

على الرغم من إمكانية إستثناء منزلة المتقدم بالطعن أو المستأنف كشرط مسبق للشكوى العامة، فإن الأنظمة تتطلبها كل منها على حدة²⁶. ونأخذ بعين الإعتبار أنه وفي كلا الحالتين الشكوى الدستورية والعامة، فإن منزلة أو الأثر الفردي مع الأعمال كل على حدة تهدف للإصلاح والتعديل مع الهدف الواضح لمنع إساءة استعمال وإتقال كاهل المحكمة الدستورية أو أي هيئة مخولة بالمراجعة الدستورية/ القضائية، وفي كلتا الحالتين، فإن الهدف يمكن السعي إليه بإدخال متطلب (رسم تقديم الطلب) ونشير هنا إلى ميزة معينة وهي أنه وفي الواقع فإن عدد الشكاوى الدستورية في حالة ازدياد في كل مكان، ولذلك قامت بعض المحاكم الدستورية بتكييف تنظيم عملها بما يتناسب وهذا الإتجاه، إما عن طريق إيجاد غرف محددة ومخصصة للشكاوى الدستورية²⁷، أو باستعمال وحدات أكثر تعريفاً (غرف، غرف فرعية) تصدر قرارات وأحكام فيما يتعلق بالشكاوى الدستورية²⁸.

جـ. الشكاوى الدستورية في سلوفينيا:

إن البنود في الدستور السلوفيني لعام 1991 والتي تنظم الشكاوى الدستورية بالتفصيل محدودة (المواد 160 و 161 من الدستور)، ولكن الدستور نفسه (المادة 160-3) تضع تصوراً لأنظمة القوانين القضائية الخاصة (الأحكام للماد 50-60) من قانون المحكمة الدستورية.

تقوم المحكمة الدستورية بالبيت في حالات الشكاوى الدستورية فيما يتعلق بإدعاءات خروقات حقوق الإنسان والحريات الأساسية (المادة 1.6، 160) من الدستور. وتشمل الحماية هنا الحقوق الإنسانية والحقوق الأساسية المضمنة من الدستور بما في ذلك تلك التي تم تبنيها من قبل الإتفاقيات الدولية والتي دخلت وأصبحت جزءاً من القانون القومي من خلال المصادقة عليها.

يمكن لأي كيان قضائي أو فرد تقديم شكوى دستورية (المادة 50.1) من قانون المحكمة الدستورية، أو ربما المحقق بالشكاوى (ضد موظفي الدولة) إذا كانت مرتبطة بالشؤون الفردية التي يقوم بها (المادة 50.2 من قانون المحكمة الدستورية). وهذا مشروط بالإتفاق مع هؤلاء الذين يقومون بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الحالة المحددة (المادة 52.2 من قانون المحكمة الدستورية)، ويمكن أن تكون مادة الشكاوى الدستورية قانوناً أو عملاً فردياً لهيئة حكومية، هيئة حكم محلي أو سلطة عامة يدعى بأنها انتهكت حقوق الإنسان والحريات الأساسية (المادة 50.1 من قانون المحكمة الدستورية).

إن الشرط المسبق لتقديم طلب شكوى دستورية هو استنفاد جميع الحلول القانونية (المادة 160.3 من الدستور، المادة 51.1 من قانون المحكمة الدستورية). ويمكن أن يكون الإستثناء لذلك الشرط لمراجعة شكوى دستورية قبل استنفاد جميع الحلول إذا كان الخرق واضحاً وإذا كان تنفيذ قانون محدد سيكون له نتائج غير قابلة للإصلاح على المشتكي (المادة 51.2 من قانون المحكمة الدستورية).

²⁴ بإفريقيا، البرازيل، كولومبيا، كرواتيا، جزء من جمهورية التشيك، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية يوغوسلافيا السابقة، هنغاريا، ليختنشتاين، مالطا، مونتينيرو/ جمهورية يوغوسلافيا السابقة، سلوفينيا

²⁵ فيما عدا إمكانية الخلاف غير المباشر بشأن قانون عام في جمهورية يوغوسلافيا السابقة، مونتينيرو/ جمهورية يوغوسلافيا السابقة، سلوفينيا وإسبانيا والخلاف المباشر لقانون عام في ألمانيا.

²⁶ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سلوفينيا

²⁷ على سبيل المثال المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية والمحكمة الدستورية الإسبانية

²⁸ جمهورية التشيك، جورجيا وسلوفينيا.

يمكن أن يتم تقديم الطلب خلال ستين يوماً من تبني قانون محدد (المادة 52.1 من قانون المحكمة الدستورية) على الرغم وأنه في حالات معينة، فإن المحكمة الدستورية يمكن أن تبت في أمر شكوى دستورية بعد انقضاء هذه المدة الزمنية المحددة (المادة 52.3 من قانون المحكمة الدستورية). ويجب أن تشير الشكوى إلى القانون المحدد محل الخلاف وإلى الحقائق التي بنيت عليها الشكوى وحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يدعى بأنها خرقت (المادة 53.1 من قانون المحكمة الدستورية)، ويجب أن يتم ذلك كتابة بالإضافة إلى نسخة من القانون الذي يرتبط بذلك وإرفاق الوثائق المرتبطة بالشكوى (المواد 53.2 و 53.3 من قانون المحكمة الدستورية). ومن خلال مجلس مؤلف من ثلاث قضاة (المادة 162.3 من الدستور والمادة 54.1 من قانون المحكمة الدستورية)، فإن المحكمة تقرر إذا كانت ستقبل أو ترفض الشكوى الدستورية وسماع الدعوى (بالنسبة لقبليتها للسماح بها) في جلسة غير عامة.

ويمكن أن تقيم المحكمة عدداً من المجالس حسب الحاجة و حكم المحكمة الدستورية حول القابلية للسماح بالشكوى الدستورية (المادة 55.3 من قانون المحكمة الدستورية) يعتبر نهائياً، هذا ويمكن إيصال الرد بالنسبة للشكوى الدستورية إلى الطرف الآخر قبل أو بعد القبول (المادة 56 من قانون المحكمة الدستورية).

وعادة تتعامل المحكمة الدستورية مع الشكوى الدستورية في جلسة مغلقة، إلا إنه يمكنها الدعوة إلى جلسة علنية (المادو 57 من قانون المحكمة الدستورية). ويمكن للمحكمة أن تعلق تطبيق قانون معين أو قانون تم تبني أو أي نظام أو قانون عام بناء على أسس القانون موضع الخلاف (المادة 58 من قانون المحكمة الدستورية).

يمكن أن يكون قرار المحكمة الدستورية:

- رفض الشكوى على أن لا أساس لها (المادة 59.1)
- إلغاء جزئي أو شامل للقانون موضع الخلاف أو إعادة الحالة إلى الهيئة ذات الولاية القضائية من أجل قرار جديد (المادة 59.1 من قانون المحكمة الدستورية).
- إلغاء الأنظمة أو القوانين العامة غير الدستورية التي صدرت لممارسة السلطة العامة إذا وجدت المحكمة أن القانون الفردي الملغى بني على مثل تلك الأنظمة أو القانون العام (المادة 161.2 من الدستور، المادة 59.2 من قانون المحكمة الدستورية).
- عند إلغاء قانون محدد موضع خلاف، فإن المحكمة يمكن ان تصدر حكماً بالنسبة للحقوق أو الحريات موضع الخلاف إذا كان هذا ضرورياً لإزالة الآثار التي نجمت عن القانون الملغى، أو إذا اقتضى الأمر على طبيعة الحق والحرية الدستورية، وإذا كان القرار ممكناً بناء على البيانات الواردة في الوثائق المرفقة (المادة 60.1 من قانون المحكمة الدستورية).

يتم تنفيذ مثل هذا الأمر من قبل الهيئة ذات السلطة القضائية لتطبيق القانون المتصل بذلك والذي تم إلغاؤه بأثر رجعي من قبل المحكمة الدستورية وتم استبداله بقرار محكمة حول نفس الموضوع. وإذا لم يكن هناك هيئة أو جهة ذات سلطة قضائية حسب التعليمات السارية، فإن المحكمة الدستورية تعين واحداً من هذه الجهات (المادة 60.2 من قانون المحكمة الدستورية).

وحسب ذلك فإن خصوصيات النظام السلوفيني هي كما يلي:

- الإستثناءات فيما يتعلق بالشرط المسبق بإستنفاد كافة الحلول من أجل التقدم بدعوى شكوى دستورية (المادة 51 من قانون المحكمة الدستورية).
- تعريفاً أشمل للحقوق الدستورية كموضوع حماية من قبل المحكمة مقارنة بأنظمة أخرى والتي تحدد دائرة الحقوق المصانة والمحمية.
- الحكم الصادر عن (المحاكم العادية) كموضوع محتمل للخلاف في الشكوى الدستورية نادر الحدوث.
- الإجراءات القانونية استناداً إلى المحكمة الدستورية غير محدودة بالشكوى في حال إن وجد هناك قانون خاص تم إلغاؤه نباء على نظام أو قانون عام غير دستوري، وفي مثل هذه الحالة، فإن النظام أو القانون العام يمكن إلغاؤه (المادة 59.2 من قانون المحكمة الدستورية).

- الوجود المشترك بين الشكوى الدستورية والعامية، حيث أن الأخيرة مقيدة فقط بمتطلبات المنزلة للمستأنف.
- لا يوجد رسوم للإجراءات القانونية، وكل طرف يدفع التكاليف المترتبة عليه أمام المحكمة الدستورية إلا إذا قررت المحكمة الدستورية غير ذلك (المادة 34.1 من قانون المحكمة الدستورية).
- إمكانية الوصول إلى قرار نهائي بشأن الحقوق الدستورية (المادة 60.1 من قانون المحكمة الدستورية).

اللب الأساسي للحماية القضائية لحقوق الإنسان يدخل في الشكوى الدستورية حيث أن:

- حقوق الإنسان هي الصفات المميزة لأي نظام ديمقراطي
- الشكوى الدستورية (هي أحد) الحلول القانونية لحماية الحقوق الدستورية.
- الشكوى الدستورية هي علاج مهم لحماية حقوق الإنسان والمتصلة بحقوق الإنسان.
- يضمن الدستور الشكوى الدستورية، بنفس الطريقة التي يضمن بها الحقوق التي يحميها، وبنفس الوقت فإن الشكوى الدستورية محددة بقانون يميل لصالح السعة التشغيلية للمحكمة الدستورية، حيث أن فاعليتها موضع خلاف وحيث أن الشكاوى الدستورية الناجحة هي بلا شك قليلة، وهذا لا يعني أن هنالك سبباً للتقييد أو الإلغاء. ومثل هذا التقييد والإلغاء هو نتيجة للعبء الزائد لمثل هذه الحالة على المحكمة الدستورية.
- علاوة على ذلك، وعلى الرغم من بعض الخصائص المتناقضة لهذه المؤسسة، إلا أن إمكانية بقاء العدل أو الحماية القضائية للحقوق الدستورية يجب أن يبقى مفتوحاً للفرد، وإن وجود الشكوى الدستورية يعتبر بحد ذاته وسيلة ممتازة لمراجعة الخروقات للحقوق الدستورية من قبل الهيئات والجهات الحكومية.

المصادر

- آرني مافسيتش، المراجعة الدستورية السلوفينية- موقعها في العالم ودورها في التحول للنظام الديمقراطي الجديد/ برنامج فار- تاسيس: الصفحات 52-67
- آرني مافسيتش، المراجعة الدستورية- منشورات بوك وورلد، دن بوش – مجلة هولندا 2001: الصفحات 65-79
- آرني مافسيتش – غاجيك هاروتوروين، المراجعة الدستورية وتطورها في العالم الحديث (التحليل الدستوري المقارن) – يريفان، ليوبليانا 1999: الصفحات 288-338
- المحكمة الدستورية لجمهورية سلوفينيا 1995 و 1998
- آرني مافسيتش، حماية الحقوق الأساسية من قبل المحكمة الدستورية – تطبيقها في جمهورية سلوفينيا، حماية الحقوق الأساسية من قبل المحاكم الدستورية./ سير أعمال الندوة الدراسية يونيدام بريوني- كرواتيا بتاريخ 23-25 أيلول 1995. اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون. مجموعة علوم و طرق الديمقراطية رقم 15- مجلس أوروبا للنشر 1996 الصفحات 204-231